الأمم المتحدة

A/C.2/63/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
16 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة أوغوو ..... (نيجيريا)

ثم: السيد هوب (نائب الرئيس)..... (ألمانيا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) الهجرة الدولية والتنمية

(ج) الثقافة والتنمية

(د) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

(هـ) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-57426 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (A/C.2/63/4)

(أ) **دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل** (A/63/333؛ A/C.2/63/3)

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية** (A/63/265 و Corr.1)

(ج) **الثقافة والتنمية**

(د) **منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (A/63/86 و A/63/88؛ CAC/COSP/2008/15)

(هـ) **دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي** (A/63/256)

١ - **السيد فوس** (مدير شعبة سياسات التنمية والتحليل، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر على الاقتصادات متقدمة النمو فحسب بل أيضا على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. فأسعار السلع الأساسية آخذة في الهبوط وارتفع قسط تأمين المخاطر القطرية على الاقتراض الخارجي وتزايدت انعكاسات مخاطر رأس المال. وفي الوقت نفسه، من شأن حدوث كساد في أوروبا والولايات المتحدة أن يضرب بشدة آفاق صادرات تلك الاقتصادات. وبالإضافة إلى ذلك، تبيِّن الأزمة مدى ضعف مسارات نمو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ومع تدهور التوقعات العالمية بسرعة، تعاني هذه الاقتصادات من مشاكل مالية متزايدة، مما يوسع نطاق أوجه العجز في الحسابات الجارية ويضعف القطاعات المالية. وللحد من الضعف الاقتصادي، يجب أن تتوقف الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال عن اعتمادها الحالي على صادراتها الرئيسية والتمويل الخارجي وأن تحدد خيارات للسياسات ذات الصلة لزيادة التنويع الاقتصادي والتحول إلى أنشطة إنتاجية لها قيمة مضافة عالية.

٢ - وقدم بعد ذلك تقرير الأمين العام بشأن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي (A/63/256)، حيث وجَّه الانتباه بوجه خاص إلى التحديات في مجال السياسات والاستنتاجات الواردة في الفصل الخامس من التقرير. وأضاف أنه يلزم مواءمة التوصيات الواردة في التقرير مع السياقات والاحتياجات المحددة للبلدان والاستفادة من توافق الآراء الاجتماعي في كل بلد لتنفيذ معدلات نمو أعلى ومستدامة ومستويات معيشية أكثر ارتفاعاً. وأشار إلى أن الأزمة المالية قد زادت من التحديات الكبيرة القائمة بالفعل. غير أن الضعف الواضح للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال إزاء نزوات الأسواق العالمية يجعل من الأمور الأشد إلحاحاً معالجة التنويع الاقتصادي.

٣ - **السيد ست** (مدير مكتب الدعم والتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي): قدم تقرير الأمين العام عن أثر العولمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية (A/63/333). وقال إن الاضطراب المالي الحالي يقدم دليلاً إضافياً على مدى ترابط العالم والحاجة إلى زيادة التعاون العالمي. وأضاف أن المناخ الاقتصادي الراهن يبعث على القلق والتشاؤم العميق. فالعولمة أسفرت عن انتعاش وكساد، وشهد الأول مزايا غير متكافئة والأخير آلاماً عالمية. والواقع أن الذين أُضيروا ببالغ الشدة من جرَّاء الأزمة الحالية هم الذين من غير المحتمل أن يكونوا قد سمعوا بمصطلحي ''سوق الأوراق المالية'' و ''حقوق المساهمين''.

٤ - وأضاف قائلاً إن الأحداث تتطور بسرعة حتى أن كثيراً من التوصيات الواردة في التقرير وكثيراً من مجالات التركيز التي استند إليها قد فات أوانها. وبصرف النظر عما حدث، لا بد من تأمين الفقراء، وأحد السُبل لتحقيق ذلك هو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان. والعمل الموحد في إطار الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لضمان معرفة جميع الآراء ومساهمة العولمة في تحسين أحوال الجميع. ولقد أصبح تنشيط التعددية اليوم أقوى من أي وقت مضى.

٥ - وأشار في ختام كلمته إلى أن اللجنة قد تود العام القادم النظر في التركيز على جانب محدد في مسار العولمة. وأضاف أن الأمانة العامة مستعدة لتقديم المساعدة في هذا الشأن حسب مقتضى الحال.

٦ - **السيد غيست** (المدير المساعد، شعبة السكان في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية): قدَّم تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/63/265 و Corr.1)، الذي يولي اهتماماً خاصاً بالردود على مجموعة الأسئلة المفتوحة المرسلة إلى الدول الأعضاء في آذار/مارس ٢٠٠٨ (الفصل الثالث، القسم باء من التقرير) وبآليات التعاون القائمة بشأن الهجرة الدولية والتنمية (الفصل الخامس من التقرير).

٧ - **السيد مجلسي** (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قدم تقرير الأمين العام عن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال، على وجه الخصوص إلى بلدانها الأصلية، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (A/63/88).

٨ - وقال إنه منذ حزيران/يونيه، صدَّقت تسع بلدان أخرى على الاتفاقية. وهناك اليوم ١٢٦ دولاً أطراف و ١٤٠ دولة موقّعة على الاتفاقية. ويشير الارتفاع في عدد التصديقات واستمرارها إلى الالتزام العالمي ويؤكد دور الاتفاقية بوصفها الصك العالمي الأول والوحيد لمكافحة الفساد.

٩ - وأشار إلى القائمة المرجعية للتقييم الذاتي التي وضعتها الأمانة العامة عملاً بقرار مؤتمر الدول الأطراف ٢/١ (الفقرة ٦ من التقرير) فقال إنه حتى الآن وقَّعت ٧٣ من الدول الأعضاء على الاتفاقية بما في ذلك ٦٦ من الدول الأطراف. وأضاف أن المعلومات الواردة من خلال القائمة المرجعية أساسية لمعرفة الخطوات التي اتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاقية. وتم تحسين الاستعراض الأولي في الدورة الثانية للمؤتمر استناداً إلى تقارير التقييم الذاتي الإضافية والمعلومات التكميلية الواردة من الدول الأطراف. وبيَّن أن المعلومات الدقيقة أساسية من حيث تنفيذ الاتفاقية وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية على السواء.

١٠ - وقال إنه كما هو مُلاحظ في الفقرة ٩ من التقرير، قرر مؤتمر الدول الأطراف ضرورة قيام الفريق الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية بإعداد إطار مرجعي لآلية الاستعراض لكي ينظر فيه المؤتمر في دورته الثالثة، ولهذا الغرض، أهاب بالدول الأطراف والدول الموقّعة أن تقدم مقترحات إلى الفريق العامل في هذا الشأن. وقدمت ثلاث وثلاثون دولة مقترحاتها. ولتيسير المناقشات في الاجتماع الثاني للفريق العامل بين الدورات المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أُجريت مشاورات غير رسمية في آب/أغطس ٢٠٠٨. وتم تنظيم المقترحات تحت عناوين مؤقتة، مما أسفر عن نسخة موحدة ساهمت كأساس لتلك المناقشات. وفي الاجتماع الثاني نفسه بين الدورات، بدأ الفريق العامل العمل في إعداد نص رسمي لمشروع الإطار المرجعي، مستخدماً النص الموحد كأساس في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إلى الأمانة العامة إعداد وثيقة عمل باستخدام النص الرسمي لتكون أساساً للمشاورات غير الرسمية. وستعقد هذه

المشاورات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، للإعداد للاجتماع بين الدورات القادم الذي سيعقده الفريق في كانون الأول/ديسمبر. أما المشروع التجريبي لوسائل الاختبار المتعلقة باستعراض التنفيذ، فقد دخل في مرحلته الثانية وأصبح يضم حالياً ٢٩ بلداً من جميع المناطق. وستقدم الأمانة العامة تقريراً عن استنتاجاتها إلى المؤتمر في دورته الثالثة.

١١ - ومضى قائلاً إن استرداد الأموال ما زال يحظى بأولوية عُليا في عمل مؤتمر الدول الأطراف. وكما يلاحظ في الفقرة ١٢ من التقرير، قرر المؤتمر في قراره ٣/٢ ضرورة أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باسترداد الأموال مداولاته بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اجتماعه الأول، المعقود بين الدورات في فيينا في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وبالتالي، فإن الفريق العامل، الذي عقد اجتماعه الثاني بين الدورات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قد نقح توصياته، مانحاً أولوية عليا لتوافر المعرفة وإيجادها وإدارتها؛ ورحب بالتقدم الذي حققته الأمانة العامة في إنشاء مركز لإدارة المعرفة الشاملة؛ وأكد من جديد التوصية بشأن استحداث أدوات عملية لاسترداد الأموال؛ وأبرز أهمية الجهود المبذولة لإنشاء شبكة لنقاط الاتصال معنية باسترداد الأموال من أجل بناء الثقة والاطمئنان بين الدول الطالبة والدول المطلوبة؛ وشدد على الحاجة العليا إلى المساعدة التقنية في تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية.

١٢ - وأشار أيضاً إلى الردود الواردة بشأن التقييم الذاتي فيما يتعلق بأحكام الفصل الخامس من الاتفاقية (الفقرة ٢٢ من التقرير)، والنسبة المئوية للدول المبلغة عن الامتثال الجزئي أو عدم الامتثال التام للفصل الخامس الذي يتطلب مساعدة تقنية (الفقرة ٢٦ من التقرير) ومبادرة استرداد الأموال المسروقة (الفصل الرابع، الفرع باء من التقرير).

١٣ - وأشار أيضاً في ختام كلمته إلى أن الالتزام المستمر للدول الأعضاء والإعداد في حينه والحوار البنَّاء داخل الأفرقة العاملة، عوامل أساسية في مواجهة التحديات وتلبية التوقعات في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف، الذي سيعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأضاف أن باستطاعة الجمعية العامة أن تقدم دعماً عظيم القيمة في هذا الصدد بتشجيعها الدول الأعضاء التي لم تفعل بعد على التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وبذل كل جهد لتنفيذ أحكامها ودعوة جميع الدول إلى المشاركة في حوار موضوعي وبنَّاء، والعمل نحو إصدار قرارات في الأفرقة العاملة قائمة على توافق الآراء. وقد تود الجمعية العامة في أن تأخذ في الاعتبار الحقيقة القائلة بأنه مع ارتفاع عدد الدول الأطراف وديناميةالتعاون الدولي لتنفيذ الاتفاقية، سوف تزداد بوضوح أيضاً توقعات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإنه، عندما تصل الدول الأطراف إلى اتفاق بشأن صلاحيات آلية الاستعراض، من المتوقع أن تقوم الأمانة العامة بحجم كبير من المهام الجديدة والمعقدة. ولن يكون إنجاز هذه المهام مجدياً إلا إذا قدمت الدول الأعضاء الدعم القوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بما يضمن توفير الموارد المناسبة لتصبح أحكام الاتفاقية عملية وفعالة تماماً.

١٤ - **السيد غونزاليز سيغورا** (المكسيك): سأل، في ضوء الحقيقة القائلة بأن تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/63/265) تمت كتابته منذ أشهر عديدة من قبل، ما إذا كان قد أُعطي أي اعتبار بعد لتأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على قضايا الهجرة.

١٥ - السيد هوب (ألمانيا)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

١٦ - **السيد غيست** (المدير المساعد، شعبة السكان في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه ليس هناك بعد سوى دليل أولي لتأثير الانكماش الاقتصادي على تدفقات الهجرة. غير أن بعض الدلائل تشير إلى انخفاض في عائدات المغتربين وإنه من المتوقع وجود تأثيرات على التوظيف لكنه لا توجد أية بيانات قاطعة في هذا الشأن.

١٧ - **السيد هنت** (أنتيغوا وبربودا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه من المهم أن تقود الأمم المتحدة مناقشة الجدل الدولي بشأن سياسة العولمة. وينبغي أن تكون هيئات الأمم المتحدة مستعدة لمواجهة التحديات المتزايدة، لكن عليها أيضاً ألا تغفل الفرص التي توفرها العولمة.

١٨ - وأضاف قائلاً إن عولمة الأسواق يعني أن عمليات الانصهار الاقتصادي الناتجة عن فشل السياسات في عدد قليل من البلدان متقدمة النمو، التي تجاهل فيها صناع القرار مصالح الغالبية العظمى من البلدان، قد امتدت بسرعة إلى الأسواق الأخرى. ومن ثم فإن الإدارة العالمية والأُطر التنظيمية السليمة هامة في هذا الصدد. ومن ثم ستواصل مجموعة الـ ٧٧ جاهدة السعي من أجل تقاسم منصف لمزايا العولمة من خلال تعزيز التعاون الدولي.

١٩ - وقال إن قضايا التنمية ينبغي أن تكون رئيسية في إدارة العولمة لضمان أن يستفيد كل شخص منها. ولطالما أبرزت البلدان النامية الحاجة إلى أن يكون لها حيز في رسم السياسات العامة كما أن توافر المرونة لمواجهة انتشار الأزمة الاقتصادية والنمو الاقتصادي العالمي ضروري لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً. غير أن النمو الضروري لا يمكن أن يستند إلى نظم مالية غير مستدامة وغير قائمة على المشاركة المنصفة.

٢٠ - وأردف قائلاً إن الحالة الاقتصادية الراهنة تهدد بزيادة توسيع الفجوة بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية، وهي عقبة رئيسية للتنمية المستدامة وأحد أسباب القلق لمجموعة الـ ٧٧ والصين. والبلدان النامية عاجزة عن حماية اقتصادياتها ومواجهة تحديات رهيبة، لكن المسؤولية تقع على عاتق البلدان متقدمة النمو، التي هي المصدر الأصلي لتلك الأزمة، لكي تتخذ إجراءات تصحيحية تحول دون تعميق الكساد العالمي.

٢١ - وبيَّن أن العولمة المتزايدة تعطي أهمية كبرى للشراكة العالمية لأغراض التنمية. أما عدم إحراز التقدم فإنه يعوق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأشار إلى أن شركاء التنمية لم يفوا بالتزاماتهم القائمة منذ زمن طويل بموجب الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - وقال إنه لمواجهة تحديات العولمة، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مدركاً للظروف الخاصة بأقل البلدان نمواً، وبالدول النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، وأن يكون مستجيباً لخططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وأضاف أنه يلزم بإلحاح إصلاح الحوكمة في المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، لا سيما في مؤسسات بريتون وودز، لتحسين تمثيل البلدان النامية في عملية صنع القرار. وعدم تحقيق هذا الإصلاح يقوض شرعية تلك المؤسسات ويكرس الاختلال الهيكلي.

٢٣ - ومضى قائلاً إن تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والهجرة (A/63/265) قدم معلومات مفيدة حول الجهود الجارية التي تبذلها الحكومات لإدراج التنمية في آليات إقليمية وأقاليمية تركز على الهجرة الدولية التي أثرت وتأثرت على حد سواء بعملية التنمية. كما أن آثار الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبرز العلاقة المعقدة بين نقص

التنمية والفقر والاستبعاد الاجتماعي والهجرة. وأشار إلى أن الفريق العامل أكد أهمية المساهمات التي يقدمها المهاجرون في تنمية بلدان المقصد التي يعيشون فيها.

٢٤ - وتحول إلى الحديث عن تقرير الأمين العام عن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (A/63/88)، فقال إن الفريق العامل يرحب بنتائج الدورتين الأولى لمؤتمر الدول الأطراف، ويشجع الأطراف على تنفيذ المبادرات المتعلقة بإعادة الأموال وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرة، لا سيما في البلدان النامية. وأهاب بالدول متقدمة النمو زيادة التعاون في معالجة مسألة إعادة الأموال المكتسبة من البلدان النامية بطريق غير مشروع إلى بلدانها الأصلية المعنية. وأضاف أنه يتطلع إلى توصل الأفرقة العاملة إلى اتفاق بشأن صلاحيات آليات استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٢٥ - وقال في ختام كلمته إنه يلزم معالجة تحديات العولمة القائمة منذ زمن طويل والجديدة بطريقة موحدة ومنسقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٦ - **السيد ديلاروا** (فرنسا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والترابط، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الأزمة الاقتصادية التي يمكن أن تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أبرزت أيضاً الاعتماد المتبادل لنظام الاقتصاد العالمي والحاجة إلى الجهود الشعبية والمجتمعية لإدارة العولمة بطريقة مستدامة ومعالجة التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

٢٧ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بإنشاء فرقة العمل المعنية بأزمة الغذاء العالمية. وقال إنه لما كان من المحتمل أن تجعل الأزمة المالية أزمة الغذاء أكثر سوءاً، فإنه ينبغي إقامة شراكة عالمية بشأن الأمن الغذائي. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتقديم الدعم للبلدان النامية بطرق شتى والقيام بدوره في تنفيذ الإعلان المعتمد في المؤتمر رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي في العالم المعقود في حزيران/يونيه. وقد أعاد الاتحاد توزيع بعض من برامجه ويعتزم إنشاء جهاز مخصص لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء الملتهبة في البلدان النامية، بقيمة تزيد على بليون جنيه استرليني. ومن المهم للبلدان اعتماد سياسات وطنية لتشجيع تنمية القطاعات الزراعية وصغار المنتجين المحليين.

٢٨ - وقال إنه ينبغي أيضاً تعزيز سياسات التوظيف والعمل اللائق، لا سيما من خلال تحسين قدرات الإنتاج وتهيئة ظروف مواتية لنمو اقتصادي يخلق فرص العمل للمرأة بوجه خاص. كما أن استحداث تدابير للحماية الاجتماعية يقتضي عملاً متضافراً من جانب الدول، ويلزم تحسين التعليم لتقديم قوة عمل تنافسية من نوع أفضل. وأضاف أن الوصول الشامل إلى التعليم الابتدائي، لا سيما للفتيات، أساسي في سياسات مكافحة الإجحاف، والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٩ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن التوسع السريع للتجارة العالمية في الموارد الطبيعية والزيادة في الاستهلاك العالمي قد شجعا على النمو، فإنهما أيضاً ألحقا ضرراً تدريجياً للبيئة. وينبغي وجود أنظمة وسياسات لضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وضمان الممارسات المستدامة.

٣٠ - وقال إن توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية المعتمد في عام ٢٠٠٥، يبرز أهمية وجود سياسة موحدة بين البلدان

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن شأن زيادة التلاحم الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٣١ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من النمو القوي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، كما هو مبين في تقرير الأمين العام عن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي (A/63/256)، فإنها لا تزال ضعيفة بسبب تنويعها المحدود لقطاعات الإنتاج المحلية واعتمادها الزائد على قلة من سلع التصدير الأساسية منخفضة القيمة المضافة، ومن ثم فإنها تتأثر من جرَّاء الانكماش الاقتصادي العالمي. وينبغي مساعدة تلك البلدان على تطوير هياكلها الصناعية وتوسيع إنتاجها. ويتوقف دمجها أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ينبغي دعمه على الرغم من الأزمة المالية، ليتسنى الإسراع بتحديث التكنولوجيات. وينبغي أن تبذل هذه البلدان جهوداً لتشجيع وجود بيئة اقتصادية مستقرة بغية تيسير هذا الاستثمار. كما أن وجود قوة عمل مؤهلة على نحو أفضل أساسي أيضاً، ومن ثم يشجع الاتحاد الأوروبي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال على زيادة الإنفاق على التعليم العالي والتدريب المهني واستمرار الارتقاء بالمهارات. ويدعم الاتحاد الأوروبي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من خلال عملية تحقيق الاستقرار والمشاركة وسياسة الجوار الأوروبي. كما يرحب بالمناقشات التي تجري أثناء المؤتمرات الوزارية المشتركة للبلدان متوسطة الدخل، لا سيما المؤتمر الأخير المعقود في ناميبيا في آب/أغطس، الذي أكد على أهمية مراعاة الاحتياجات المحددة لتلك البلدان، لا سيما دعم البنية الأساسية فيها.

٣٢ - وقال إنه كما هو ملاحَظ في تقرير الأمين العام عن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة (A/63/88)، فإن هذه الاتفاقية هي الوثيقة الأولى الملزمة قانوناً بشأن هذا الموضوع. ويبين التصديق الواسع عليها والعمل الذي تم في الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف، مدى تصميم المجتمع الدولي على مكافحة تلك الكارثة. وأضاف أنه ينبغي أن تعتمد الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف آلية للاستعراض قوية وفعالة. كما يأمل الاتحاد الأوروبي في إمكانية وضع آلية لتيسير استرداد الموجودات موضع التنفيذ سريعاً.

٣٣ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/63/265)، قال إن الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية لا جدال فيها حالياً. فالهجرة تقدم فرصاً للنمو الاقتصادي لكل شخص، ويقدّر البنك الدولي بأن المهاجرين سيساهمون في عام ٢٠٢٥ بنحو ٧٧٢ بليون دولار في نمو الدخل العالمي. ومن هنا فإن الحوار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد أساسي لضمان إمكانية استفادة كليهما من الآثار الإيجابية للهجرة الدولية. وأثنى على حكومة بلجيكا لتنظيمها الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في عام ٢٠٠٧؛ وقدم الشكر لحكومة الفلبين لاستضافتها المقبلة للاجتماع الثاني. وأعرب عن دعم الاتحاد الأوروبي القوي للمنتدى، حيث أنه يتيح للبلدان الفرصة للحوار بشأن هذه المسألة، ورحب بالتعاون بين المنتدى والأمم المتحدة.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن رؤساء الدول الأوروبية، باعتمادهم الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء، أعطوا زخماً جديداً لسياسة متوازنة ومتسقة للهجرة. وإدراكاً للآثار الإيجابية للهجرة على التنمية في العالم يهدف الميثاق إلى أن تتيح الهجرة المنظمة مزايا لكل من بلد المنشأ وبلد المقصد، وكذلك للمهاجرين أنفسهم. كما يعزز الميثاق الهجرة القانونية، آخذاً في الاعتبار احتياجات البلدان الأعضاء وأولوياتهم وقدراتهم، والعمل على مكافحة الهجرة غير المشروعة، مع احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين وكرامتهم. وفوق كل ذلك، يرمي الميثاق إلى إقامة شراكة وثيقة مع بلدان المنشأ وتعزيز أوجه التعاون بين الهجرة

والتنمية. وأحد أمثلة الشراكة المؤتمر الوزاري الأوروبي – الأفريقي المعني بالهجرة والتنمية المقرر أن ينعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في باريس لمتابعة عمل المؤتمر الأول الذي عُقد في الرباط في عام ٢٠٠٦.

٣٥ – وقال إن الثقافة والتنمية مترابطان على نحو لا ينفصم عراه: فالتنوع الثقافي قوة دافعة للتنمية ووسيلة لتحقيق وجود أكثر إنجازاً. والثقافة والتنمية أيضاً يقدمان إسهاماً هاماً إلى الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام، وجميعها عوامل أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وعلى امتداد العقد السابق، استحدثت اليونسكو نهجاً شاملاً لبيان دور الثقافة الرئيسي في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، استناداً إلى عدد من المبادئ القانونية الدولية. أما صندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واسبانيا، فإنه يحتوي على قسم للثقافة والتنمية تديره اليونسكو. ويدعم الاتحاد الأوروبي تماماً تلك المبادرة، التي تعالج الثقافة بوصفها أحد أعمدة التنمية وعاملاً من عوامل الترابط الاجتماعي والسلام.

٣٦ – وأشار في ختام كلمته إلى أنه رغم الصعوبات القائمة في وقت يشهد اضطرابات اقتصادية حادة، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيوي لضمان أن تعود العولمة بالنفع على جميع البلدان والشعوب، ومن ثم سيظل الاتحاد الأوروبي عاقداً العزم على مواصلة جهوده في هذا الشأن.

٣٧ – **السيد واهاب** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إن مفهوم العولمة والاعتماد المتبادل موضع تمحيص مكثف في وقت تتعرض فيه جميع الدول الأعضاء لتهديد خطير على جبهات عديدة. وتقرير الأمين العام عن تأثير العولمة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية (A/63/333)، يشير إلى وجود قوى عديدة تحرك العولمة، لها جميعاً تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية عالمية. كما أن التدفقات المالية الكثيفة في الاتجاهين وسرعة انتشار عمليات الدمج والتملُّك عبر الحدود، قد خلفت آثاراً بعيدة المدى على الاقتصاد الحقيقي، مع زيادة هائلة في قيمة معاملات النقد الأجنبي. وساعد النمو الاقتصادي مزيداً من البلدان على كسب الوصول إلى صحة أحسن وتعليم أفضل، وتعزيز دور المرأة في التنمية.

٣٨ – وقال إن هناك مشاكل خطيرة يتعين مواجهتها وإن الآليات والمؤسسات القائمة لم تعزز التلاحم والتكامل والتنسيق في تقرير السياسة الاقتصادية العالمية. كما أن الأزمة المالية التي حاقت بالعالم هي التي استحوذت على اهتمام معظم الناس حيث انكمشت الاقتصادات وأصبحت أسواق الأوراق المالية أكثر تقلباً. كما تعرَّض نظام التجارة الدولية أيضاً للضغط مع فشل جولة الدوحة، وتقتضي مسألة الهجرة العالمية الاهتمام.

٣٩ – وأشار إلى أن أساسيات اقتصادات البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لا تزال قوية. لكن آثار العولمة تعني أن كل شخص قد تضرر من جرَّاء الأزمة. وزاد من حدة المشكلة التباين في عالم العولمة، حيث لا تزال رؤوس الأموال والتكنولوجيات والمهارات مركزة في البلدان الصناعية متقدمة النمو.

٤٠ – ومضى قائلاً إن آفاق عام ٢٠٠٨ بدت مشجعة للآسيان. غير أنه نتيجة الصعوبات المالية العالمية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، فإن قطاع الوساطة والخدمات المالية الذي حقق أعلى نمو قياسي ثاني في عام ٢٠٠٦، سجَّل انخفاضاً كبيراً في مجال الاستثمار.

٤١ – وقال إن البلدان أعضاء الآسيان مصممة على مواجهة الأزمة المالية معاً وستواصل العمل نحو إنشاء جماعة

اقتصادية للآسيان بحلول عام ٢٠١٥. وقد اتفقت الآسيان مع الصين واليابان وجمهورية كوريا على التمكين من الوصول إلى إنشاء صندوق للطوارئ لحماية المنطقة من الأزمة المالية الراهنة. وتحتضن مجموعة بلدان الآسيان مفهوم السعي لجني مزايا العولمة، مع تجنب تقلباتها، وهي تمضي قدماً نحو إقامة تكامل سياسي واجتماعي أكثر تقارباً. وميثاق الآسيان المبرم مؤخراً دليل على اعتراف دول الرابطة بوجود قوة في التنسيق والتعاون والتلاحم في مواجهة تأثير العولمة متعددة الأبعاد. وكواحدة من أقدم التجمعات الإقليمية، اتفقت الآسيان، حسبما أكد التقرير، على أن الحلول متعددة الأطراف القائمة على المشاركة التامة والحوار المفتوح عبر المجتمع الدولي، تظل الأمل المرتجى لتوفير مستقبل اقتصادي آمن للجميع.

٤٢ - **السيد مويتا** (كينيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه في عالم تسوده العولمة بشكل متزايد والمزايا الاقتصادية فيه موزعة على نحو غير متكافئ، لا يتوافر للبلدان الأفريقية قدر كبير من المرونة في تنفيذ سياساتها الإنمائية الوطنية. ومساهمة أفريقيا في صنع القرار العالمي ووضع المعايير الدولية هي الأدنى في حجمها. ومع ذلك، فإن الأزمة التي منشؤها خارج أفريقيا تلقي بأعنف مردود لها على عائق القارة وتهدد بزيادة تهميشها.

٤٣ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من إقرار أفريقيا بمسؤوليتها الرئيسية عن التنمية فيها، ينبغي أن تدعم البرامج والسياسات العالمية جهودها الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تيسر تقاسماً منصفاً لمزايا العولمة. وأشار إلى أن مجموعة الدول الأفريقية تدعو إلى تعزيز التعاون الإنمائي الدولي مع البلدان الأفريقية وتعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية.

٤٤ - وأردف قائلاً إن الهجرة الدولية، شأن العولمة، أسفرت عن مزايا وتحديات على السواء للبلدان المستقبلة وبلدان العبور، وكذلك لبلدان منشأ المهاجرين. ومن المؤسف وجود تصور في البلدان الصناعية بأن المهاجرين يفيدون فحسب بلدانهم الأصلية. وأضاف أن احترام حقوق الإنسان للمهاجرين ولمن يعولون يتسم بأهمية قصوى. وأعرب عن تأييد المجموعة الأفريقية لتبادل الآراء الجاري في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وثقتها بأن الهجرة والتنمية ستكون مرة أخرى موضع تركيز رئيسي في الأمم المتحدة.

٤٥ - وقال إن أفريقيا ظلت أوقاتاً كثيرة ضحية الممارسات الفاسدة التي تم فيها تحويل الأموال العامة إلى المصارف في الخارج وبالتالي تحويلها إلى ملكيات خاصة. أما طلبات البلدان الأفريقية بإعادة تلك الأموال إلى أصحابها الشرعيين، فإنها لم تحظ بالاهتمام الواجب. ولذلك فإنه يرحب بانضمام عدد كبير من الدول الأعضاء إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو التصديق عليها، ويحث تلك البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، على أن تصدِّق على الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

٤٦ - وأشار إلى أنه بالإضافة إلى اتفاقية منع ومكافحة الفساد، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، نفذ عدد من المجتمعات الاقتصادية الإقليمية صكوكاً لمكافحة الفساد، مما يبرهن على تصميم أفريقيا على محاربة الفساد. غير أن الجهود الإقليمية ودون الإقليمية لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا حظيت بدعم عالمي. وفي الختام، ينبغي أن تدين جميع البلدان الفساد أينما حدث؛ ولا يمكن أن يكون هناك ملاذ آمن لأولئك الذين يمارسون الفساد.

٤٧ - **السيد غونسالفيز** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن مزايا العولمة

واستمرار مصداقيتها بالنسبة للجماعة الكاريبية والعالم النامي لا يتوقفان على الإحصاءات الواسعة التي توحي بنمو اقتصادي عالمي، بل على تحسينات ملموسة في نوعية الحياة والخيارات المتاحة للناس. وبدون تنمية قائمة على مبررات وجودها، ستجد بلدان الجماعة الكاريبية صعوبة في التمييز بين العولمة والعروض الاقتصادية السابقة المقدمة من البلدان متقدمة النمو، والتي من الواضح أنها كانت مستغِلة.

٤٨ - ومضى قائلاً إن العولمة والاعتماد المتبادل أسفرا عن عدد من التحديات الإنمائية الخارجية الكبيرة لبلدان الجماعة الكاريبية لم تكن من صنعها أو في نطاق قدرتها على التصحيح. كما أن النظم القائمة على القواعد التي تميزت بها العولمة المعززة قدمت إعفاءات غير كافية لاقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية واقتلعت سُبل معيشتها الزراعية التقليدية. وفي حين واصلت تلك الدول الوفاء بمعايير الحوكمة الجيدة، وفتح الحدود والتحرر الاقتصادي، تجنبت البلدان متقدمة النمو مراراً التزاماتها التجارية ونكثت بتعهداتها الإنمائية، مما ألحق الضرر بالتقدم الجماعي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٩ - وقال إن قواعد النظام المالي العالمي القائمة وضعت سقفاً زجاجياً على النمو الاقتصادي والنمو الإنمائي لدول الجماعة الكاريبية. وما زال بعد ليس واضحاً ما إذا كانت العولمة خياراً ملزماً لهذه الدول، التي برغم المتوسطات الخادعة لنصيب الفرد، تعاني من فقر مدقع واقتصادات عالية الضعف. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن حكومات تلك الجماعة لم يكن لها أي دور في الأزمة المالية الحالية، خلَّفت هذه الأزمة آثاراً شديدة على المنطقة. وأضاف أن الجماعة الكاريبية تحث البلدان المانحة على مقاومة الإغراء بتقليص المعونة الإنمائية الرسمية استجابة للأزمة.

٥٠ - وقال إنه من الواضح من تقرير الأمين العام أن المزايا الموعود بها للعولمة لم تتحقق عالمياً ولم تكن موزعة بشكل موحد. ففي كثير من الحالات، تم إهمال التحسينات الإحصائية عند مقارنتها بالاضطرابات الاجتماعية الناجمة السياسات المؤيدة للعولمة. والتحدي الذي يواجه الأمم المتحدة هو إعادة تشكيل تصميم العولمة لتصبح أكثر تركيزاً على الناس وأقل انشغالاً بالعولمة من أجل خاطر العولمة.

٥١ - وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية تدرك الصلة الهامة بين الهجرة والقضايا العالمية الأخرى وأنه يجب النظر في هذه المسائل معاً من أجل فهم واضح لما تنطوي عليه من تحديات. وأضاف أن العولمة أدت إلى انتشار تجانس ثقافي زاحف مع تحيز واضح للاستهلاك الغربي واسع النطاق. أما الثقافات الأصلية في أنحاء العالم فإنها تواجه خطر أن يحل محلها عنوة نظام استهلاكي ضحل بقيادة مؤسسات متعددة الجنسيات هدفها الوحيد هو خلق سكان نمطيين من المشترين في العالم. وهناك تطرف ثقافي أساسي وراء الصراعات العالمية التي لا حصر لها. والجماعة الكاريبية تقف مستعدة للانضمام إلى جميع الدول الأعضاء في مكافحة التعصب المدمر.

٥٢ - وقال إنه في حين تستطيع الثقافات أن تظل متنوعة بل وينبغي لها ذلك، فإن بعض حقوق الإنسان عالمية الطابع. ويأتي على قمتها الحق السيادي في تقرير المصير بالوسائل السلمية. وليس هناك حل من مقاس واحد يناسب الجميع ولا يمكن الطعن في حق الدول في أن تبلور حلولاً خاصة بها. وفهم الثقافة وتنوعها رئيسيان في التنمية في عالم معولم.

٥٣ - **السيد غونزاليز سيغورا** (المكسيك): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إنه في حين تولّد الهجرة مزايا لكل من البلدان المستقبلة وبلدان المنشأ، فإنها أيضاً تقدم عدداً من التحديات. ومن هنا فإن الحوار والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة لا غنى عنهما لضمان التمتع الكامل بمزايا الهجرة من

خلال نهج متكامل. وينبغي أن يواصل هذا النهج التركيز على الناس ويسعى لضمان حقوق المهاجرين وكرامتهم.

٥٤ - ورحب بتنظيم المنتدى العالمي للهجرة والتنمية كمحفل مثالي لمناقشة جميع المواضيع المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية. وقال إن مجموعة ريو مقتنعة بأن المحفل يستمد شرعيته من علاقته مع الأمم المتحدة وأنه من الضروري مواصلة التبادل النشط للأفكار بين المحفل والمنظمة. ورحب بوجه خاص بإدراج حقوق الإنسان للمهاجرين كموضوع في الدورة الثانية للمحفل وأعرب عن الثقة في أنه سيتم إدراجه في الدورات اللاحقة أيضاً.

٥٥ - ولاحظ باهتمام الأنشطة الدولية للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (A/63/265)، وقال إنها دليل إضافي على أهمية المسألة وعلاقتها الوثيقة بولاية المنظمة. وطالب باستكشاف إنشاء وصلة بينية، حيث لا يوجد بعد أي محفل تستطيع هذه المنظمات من خلاله تقاسم خبراتها مع الدول الأعضاء.

٥٦ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تبقي اللجنة قيد النظر موضوع الهجرة كجزء من عملية متابعة الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر إلى عمل المحفل الدولي المعني بالهجرة الدولية كبرنامج تقني تحكمه النظم الأساسية التي اتفق عليها المشاركون، لكن مع وجود صلة محددة بالمنظمة. وأخيراً، ينبغي أن يستمر دورياً انعقاد الحوارات المعنية بالهجرة الدولية والتنمية داخل إطار الجمعية العامة بما يتيح إجراء مناقشة معمقة ومتوازنة لهذه المسألة. وأعرب عن تأييد مجموعة ريو بقوة للاقتراح الذي طرحه رئيس جمهورية غواتيمالا بشأن عقد مناقشات أفرقة في عام ٢٠٠٩.

٥٧ - **السيد سبحان** (بنغلاديش): قال إنه في مصلحة الدول الأعضاء الجماعية استحداث آلية تعظم إلى أقصى حد الآثار الإيجابية للهجرة وتقلل إلى أدنى حد نتائجها السلبية. وأضاف أن بنغلاديش لا يمكن أن تغالي في التأكيد على دور الهجرة وتحويلات المغتربين من أبنائها في تنميتها الاقتصادية. ومع ذلك، رغم التحرير التام لأسواق السلع ورؤوس الأموال، لا يزال تكامل أسواق العمل يواجه تحديات يصعب التغلب عليها. وفي حين يحظى رأس المال الأجنبي بمعاملة تفضيلية، يواجه العمال الأجانب تمييزاً سلبياً، وهذه المعايير المزدوجة مرفوضة. وحثَّ المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير سريعة لتحرير الأسواق ليتسنى انتقال مقدمي الخدمات بحرية بموجب المادة ٤ من الاتفاق العام لتجارة الخدمات.

٥٨ - وأشار إلى أن العمال المهاجرين يتحملون تكاليف هجرتهم. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت مزايا الهجرة أقل جاذبية بسبب ارتفاع تكاليف الهجرة وتدني الأجور والأحوال المحفوفة بالمخاطر في الخارج. ويلزم بذل الجهود لضمان المعاملة العادلة والعمل اللائق والاعتراف القانوني بمركز اللاجئ. كما يجب وضع حد أدنى لأجور العمال المهاجرين يتم الاتفاق عليه بصورة متبادلة؛ ولا بد من تبسيط عملية دمج المهاجرين.

٥٩ - وطلب إلى الحكومات ضرورة العمل مع القطاع الخاص لتيسير تدفقات تحويلات المهاجرين، وهي مبادرة مردوداتها كبيرة. وقال إنه ينبغي أن تكفل البلدان المضيفة تحويل الأموال إلى بلدان المنشأ دون عوائق، مع تكاليف معاملات دنيا. كما يجب أيضاً أن تساعد البلدان المرسلة استخدام المهاجرين تحويلاتهم على النحو الملائم واستثمارها عند العودة إلى الوطن في قطاعات منتجة.

٦٠ - وقال إنه يجب أن تكثف الحكومات التعاون عبر الحدود لعزل العمال المهاجرين عن تأثيرات الأزمات الحالية،

وعلى البلدان المتضررة من الأزمة المالية العالمية أن تبقى مفتوحة للعمال المهاجرين الذين يستطيعون المساعدة في تعزيز الاقتصادات العليلة. وتدعو الحاجة إلى أن توجد في إطار منظومة الأمم المتحدة آلية ملائمة لمتابعة الحوار رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

٦١ - وانتقل إلى البند ٥١ (د) من جدول الأعمال، فقال إنه في حين يؤثر الفساد عكسياً على المجتمع ككل، فإنه يؤثر على الفقراء والضعفاء على نحو غير متناسب. كما أن تحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى الخارج، يخلف عواقب تعوق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ومن ثم فإن إعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية أمر بالغ الأهمية.

٦٢ - وقال إنه، كما هو الحال بالنسبة لكثير من البلدان النامية، يظل معالجة الفساد تحدياً رئيسياً لبنغلاديش. ومع ذلك، جعلت الحكومة الحالية مكافحة الفساد واحدة من أولوياتها العليا. ويبقى تعزيز بناء قدرة المؤسسات ذات الصلة ضروري لنجاح تلك الحملة. وأضاف أن حكومة بنغلاديش اتخذت تدابير لإعادة الأموال المحولة بطريقة غير مشروعة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإنها لم تحقق الهدف المنشود بسبب الإجراءات المعقدة ونقص الخبرة القانونية. ومن ثم فإن زيادة التعاون الدولي، لا سيما المساعدة القانونية المتبادلة لها أهمية قصوى في هذا الشأن.

٦٣ - ورحب بمبادرة استرداد الموجودات المسروقة التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع البنك الدولي، وأعرب عن الأمل في أن تحقق نتائج إيجابية. وقال إن استرداد الموجودات مجال جديد للتعاون الدولي من شأنه أن يساعد البلدان على علاج أسوأ آثار الفساد وأن يبعث برسالة مفادها أنه ليس هناك ملاذ آمن لحصائل الفساد.

٦٤ - **السيد ليو زهينمين** (الصين): قال إنه لضمان عودة العولمة بالنفع على شعوب جميع البلدان ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي إعطاء أولوية عليا لمنع انتشار الأزمة المالية. ويجب على المعنيون جميعاً تعزيز التعاون واتخاذ تدابير حاسمة ومسؤولة في الوقت المناسب لكبح التوجيهات الحمائية والحفاظ على نظام تجاري طبيعي. وهذا من شأنه أن يساعد على استعادة حيوية الأسواق ويمنع الكساد. ومن الضروري أيضاً المشاركة في إصلاح عميق لتعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية ليصبح النظام المالي الدولي أكثر قابلية للتكيف مع جميع الظروف ولضمان أن تكون القواعد ذات الصلة عادلة وفعالة ليتسنى تجنب الأزمات في المستقبل.

٦٥ - وأضاف قائلاً إنه لما كانت البلدان النامية والسكان الفقراء هم الأكثر تأثراً بأزمة الغذاء والطاقة، وتغير المناخ والانكماش المالي، فإنه من الضروري أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته فيما يتعلق بالمساعدة. كما ينبغي أن تضاعف البلدان متقدمة النمو جهودها لمساعدة أقل البلدان والمناطق نمواً في حل مشاكل الجوع والرعاية الطبية وتعليم الأطفال. وعليها أن تخفض أو تلغي الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً وأن تقدم معاملة لسلعها متحررة من الرسوم والتعريفات الجمركية. كما أن مشاكل التنظيم غير الملائم والإشراف غير الدقيق الناجمين عن الأزمة المالية يستحقان الاهتمام. ومن الضروري أيضاً معالجة تهميش كثير من البلدان النامية والحقيقة القائلة بأن قواعد المنافسة ليست متوازنة وليست عادلة. ويجب أن تشارك البلدان النامية تماماً في تقرير السياسة الاقتصادية الدولية على قدم المساواة.

٦٦ - وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالهجرة، من الواضح أن التنمية الاقتصادية غير المتساوية والتفاوتات القائمة هما السببان الرئيسيان وراء المشاكل المرتبطة بالهجرة، بما في ذلك الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عبر

الوطنية. وأضاف أن بعض البلدان يضع عراقيل مصطنعة تعوق انتقال الناس الطبيعي عبر الحدود. ولحل قضية الهجرة على النحو الملائم، من الضروري تعزيز التنمية المنظمة لأنشطة المهاجرين الشرعيين، والسعي في نفس الوقت لتضييق فجوة الثروة الموجودة في العالم، وبالتالي إزالة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية. كما ينبغي أن تقدم البلدان متقدمة النمو والمنظمات الدولية مزيداً من المساعدات إلى البلدان النامية من حيث رؤوس الأموال، والتجارة والتكنولوجيا والموارد البشرية لمساعدة تلك البلدان على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين قدرتها على إدارة الهجرة.

٦٧ - وفيما يتعلق بالممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة، يلزم وجود دعم وتنسيق متبادلين على الصعيدين السياسي والتقني بين البلدان المعنية لمنع نقل الموجودات عبر الحدود ومنع المجرمين من إساءة استخدام الإجراءات القضائية في بلدان إقامتهم لتجنب تسليمهم إلى حكوماتهم أو طردهم من البلد. ومن الضروري أيضاً استكشاف وسائل لإزالة العقبات الناجمة عن اختلاف القوانين في الدول التي تطلب مهاجرين والدول المطلوب منها توفيرهم، والحد من الحالات التي يتعذر فيها استرداد الأموال. وأضاف أنه لكبح الفساد بفاعلية، يلزم التعاون الدولي في تسليم المجرمين وفي المساعدة القضائية واسترداد الأموال.

٦٨ - **السيدة عثمان** (السودان): أعربت عن الأمل في أن يستفيد المنتدى العالمي الثاني القادم المعني بالهجرة والتنمية من استنتاجات المنتدى السابق المعقود في عام ٢٠٠٧ ومن توصيات الحوار رفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية المعقود في عام ٢٠٠٦. وأضافت أنه ليس للهجرة آثار اقتصادية فحسب، بل أنها تلعب دوراً في التقريب بين الشعوب والحضارات. وأشارت إلى أن لبلدها تاريخ حافل فيما يتعلق بالمهاجرين، سواء كانوا يمرون فحسب عبر البلد في رحلات حج دينية أو يستقرون هناك ليصبحوا جزءاً من النسيج الاجتماعي.

٦٩ - وقالت إن على المجتمع الدولي معالجة شواغل المهاجرين وبلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. وللأمم المتحدة والشركاء الدوليين دور هام يقومون به في معالجة عوامل كالفقر، والمديونية، والكوارث الطبيعية، وأعمال الفوضى في مرحلة ما بعد التراع. ولاحظت مع القلق الزيادة في كراهية الأجانب واستهداف الجماعات الدينية بشتى الذرائع، وحثت على زيادة الجهود للحد من العقبات التي تحول دون حرية التنقل والإدماج الاجتماعي. وأشارت إلى أن التحويلات المتأتية من المهاجرين في الخارج ما زالت مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة لبلدها، وقد أنشأت حكومتها وكالات لمعالجة قضايا المهاجرين في الخارج وعائلاتهم في الداخل. وشهدت حكومتها تناقصاً في الهجرة، مصحوباً بزيادة في الهجرة العكسية لمواطنيها، وأصبحت بلد مقصد للمهاجرين من الجنوب. وأعربت عن أمل وفدها في الحصول على مساعدات دولية لبناء القدرة على معالجة هذا التدفق من اللاجئين.

٧٠ - **السيد ناتشيبان** (الهند): رحب بالاعتراف الوارد في تقرير الأمين العام عن تأثير العولمة (A/63/333)، بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على الإدارة المتضافرة لعملية العولمة من جانب المجتمع الدولي وتعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية. وقال إنه لم يتم إيلاء اهتمام كاف لتوفير الحماية من الآثار العكسية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال والسلع والخدمات والتكنولوجيا والناس، التي فاقمت العولمة من حدتها، تاركة البلدان النامية بوجه خاص في حالات من الضعف، وأعاقت جهودها الإنمائية. وشدد على الحاجة الحيوية لتعزيز حيز السياسة المتاح للبلدان النامية من خلال أوجه المرونة في الأنظمة الدولية، لكي تختار أدوات السياسة

الصحيحة في سياق التحديات المحددة التي تواجه التنمية في هذه البلدان.

٧١ - وقال إنه من الضروري أيضاً السماح للبلدان النامية بتنفيذ سياسات مغايرة للدورات الاقتصادية الكلية واستحداث استراتيجيات لتعزيز النمو الشامل والتوظيف الكامل، لضمان تمكُّن النمو الاقتصادي من تقديم مزايا للجميع. وأضاف أن الأنظمة الدولية غير الملائمة حالت دون استفادة البلدان النامية بالكامل من مزايا العولمة في مجال الإنتاج الزراعي بسبب الإعانات المكثفة في البلدان متقدمة النمو، بينما أدى التخفيض المطرد في تعريفاتها الصناعية إلى زيادة تعزيز مخاطر نقص التصنيع في البلدان النامية. كما تواجه البلدان النامية أنظمة غير ملائمة للوصول إلى الأسواق وحواجز غير تجارية. وعلاوة على ذلك، ما زال من المتعذر الحصول على تكنولوجيات حاسمة في مجالي الصحة العامة وتغير المناخ تستطيع البلدان تحمُّل تكاليفها وذلك بسبب نظام حقوق الملكية الفكرية.

٧٢ - وأضاف قائلاً إنه ليتسنى تقاسم مزايا العولمة بمزيد من التساوي، من الضروري إعادة هيكلة شاملة لصنع القرار الدولي وهياكل لوضع القواعد على نحو ملزم زمنياً، مع منح البلدان النامية مزيداً من المشاركة. وينبغي أن تشرف الأمم المتحدة على هذه العملية.

٧٣ - ورحب بإنشاء المنتدى العالمي للهجرة والتنمية. وحثَّ البلدان متقدمة النمو على أن تكون أكثر استجابة لطلبات البلدان النامية لزيادة الوصول إلى أسواقها بموجب المادة ٤ من الاتفاق العام للتجارة والخدمات. وأشار إلى أن الهجرة غير النظامية، وكذلك الاتجار بالأشخاص، مسألتان لهما آثار خطيرة على الأمن ويتطلبان إجراءً موحداً.

٧٤ - **السيدة أوفشارنكو** (الاتحاد الروسي): قالت إن مناقشة مسألة الهجرة في الجمعية العامة يبيِّن الفهم المتزايد لطبيعة هذه الظاهرة المعقدة ومتعددة الجوانب، وارتباطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وقضايا السكان وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى أنشطة الأمم المتحدة لتشجيع الحوار بين الدول المهتمة بهذا الشأن بغية تعزيز مزايا الهجرة والتقليل إلى أدنى حد من عواقبها المعاكسة، ينبغي الإشارة أيضاً إلى البيانات الإحصائية القيِّمة بشأن الهجرة التي أنتجتها المنظمة.

٧٥ - وأضافت قائلة إن المنتدى العالمي الأول المعني بالهجرة والتنمية قدم أساساً متيناً لتبادل الآراء وساعد على إيجاد شراكات لمعالجة مسائل الهجرة. وسيكون المنتدى الثاني الذي سيعقد في مانيلا، خطوة هامة نحو إجراء حوار دولي عن الهجرة والتنمية. وأشارت إلى أن العمليات الإقليمية والتعاون الثنائي هما أكثر الأشكال الفعالة للتفاعل الدولي بشأن الهجرة والتنمية. وفي هذا الصدد، يعمل الاتحاد الروسي بالتعاون مع أعضاء رابطة الدول المستقلة والمؤسسات الإقليمية الأخرى كمجلس أوروبا والجماعة الاقتصادية الأوراسية.

٧٦ - وقالت إن الاتحاد الروسي يولي أهمية خاصة لتعزيز التعاون في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويوجه الانتباه بوجه خاص إلى الاستنتاجات الواردة في وثائق الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية التي تدعو إلى إنشاء آليات فعالة لرصد التنفيذ وكذلك تعزيز تقديم المساعدة التقنية. وأضافت أن المرسوم الصادر عن رئيس جمهورية الاتحاد الروسي في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، أنشأ مجلساً لمعالجة مسألة الفساد ويقدم تقاريره إلى رئيس الجمهورية. وسيعمل الاتحاد الروسي على مواءمة تشريعاته الوطنية مع أحكام اتفاقية مكافحة الفساد.

٧٧ - **السيد بن مللوك** (المغرب): قال إن للمغرب تاريخ طويل في الهجرة لقربها من أوروبا ولروابطها التاريخية والثقافية والدينية بالقارة الأفريقية واقتصاد البلد الدينامي.

وأصبحت حالياً بلد عبور وكذلك بلد مضيف، لا سيما للمهاجرين من بلدان جنوب الصحراء. ولمواجهة تحديات الهجرة والاستفادة من فرصها، كانت سياسة المغرب هي تعزيز الحوار والتعاون بين البلدان على جميع المستويات وإدارة الهجرة في إطار بُعدها العالمي. وأضاف أنه من الضروري أيضاً الاستثمار في التنمية البشرية وفي قطاعات تولد النمو وتخلق الأعمال وتنشئ شراكات بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب لاستحداث سياسات تتصدى للشبكات الإجرامية التي تتاجر بالمهاجرين ولمحاربة الجريمة المنظمة. كما ساهمت الإدارة المتكاملة للهجرة في المغرب في الحد كثيراً من الهجرة غير المشروعة من المغرب إلى أوروبا وفي تفكيك عدد من شبكات الاتجار بالمهاجرين. وأضاف أن المغرب يولي أهمية كبيرة للتعاون الإقليمي في معالجة مسألة الهجرة. ويحبذ اتباع نهج يراعي مصالح جميع البلدان ومصالح المهاجرين أنفسهم، كما يتبين من استضافتها للمؤتمر الوزاري الأوروبي – الأفريقي المعني بالهجرة والتنمية الذي عُقد في عام ٢٠٠٦.

٧٨ – وأعرب عن تأييد المغرب لتوصيات الأمين العام بشأن متابعة الحوار رفيع المستوى المعقود في عام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة الدولية والتنمية وعقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية بصورة منتظمة.

٧٩ – **السيد مات عيسى** (ماليزيا): قال إنه يجب على العالم بعد أن يجد شكلاً إنسانياً للعولمة أن يضع التنمية في صميم اهتماماته. والواقع أنه بدون تغيير جذري في الافتراضات، وفي بنيان القوة العالمية الكلية وهياكل الحوكمة، ستؤدي العولمة باستمرار إلى زيادة التفاوتات في الدخول بين المناطق والبلدان وداخلها، وإلى مزيد من دورات الازدهار والكساد المتقلبة، مع استفادة الأغنياء على نحو غير متناسب في الأوقات الجيدة، ومعاناة الفقراء خلال الأوقات السيئة. وعلاوة على ذلك، ستواصل العولمة خلق صفوة معولمة لديها مصالح مشتركة فيما بينها أكثر مما لديها مع الفقراء في بلدانها، وهي ظاهرة من شأنها أن تدمر كثيراً بناء الأمة في البلدان النامية.

٨٠ – وأشار إلى أنه يجب معالجة الحالة بفعالية بالكف عن النظر إلى العولمة بوصفها فحسب ظاهرة اقتصادية وتنظيم سيء في حد ذاته وكأسواق منفصلة عن المجتمع الذي تعمل فيه. ومن الضروري أيضاً إجراء اختبار موضوعي لشكل شامل للعولمة يعود بالنفع على أكبر عدد من الناس، بدلاً من مجرد توسيع المجال والإمكانات لأولئك الذين لديهم الكثير ليحققوا المزيد.

٨١ – وقال إن المنطق الاقتصادي الأساسي الذي يجب على السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية في حالات الانتكاس تجنبه يجب أن يمتد ليشمل الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة؛ كما يجب على العالم متقدم النمو أن يتجنب السياسات الانعزالية والحمائية. وبدلاً من ذلك يجب عليه زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية واتخاذ تدابير لسرعة إدماج العالم النامي في التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي، وبالتالي تمكين العالم النامي برمته حتى لا يصبح مجرد اقتصادات ناشئة، بل يصبح محركا للنمو الاقتصادي العالمي.

٨٢ – وانتقل إلى تناول مسألة الهجرة، فقال إن العمال المهاجرين يشكلون حصة كبيرة في قوة العمل الماليزية، وهناك توافق في الآراء في الحكومة الماليزية وبين أصحاب العمل والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بشأن الحاجة إلى الحد من العمال الأجانب، لتحسين إدارة هؤلاء العمال ولوجود إجراءات أكثر صرامة بشأن دخولهم. وأضاف أن الحكومة اتخذت تدابير مختلفة لهذا الغرض، بما في ذلك تعزيز زيادة مشاركة المرأة والميكنة والأتمتة.

٨٣ – وقال إنه يلزم تعزيز حقوق الإنسان للعمال المهاجرين وحمايتها بطريقة متوازنة في جميع مراحل سلسلة

الهجرة. وفي هذا الشأن، يلزم أن تضمن البلدان المرسلة بأن الحق في العمل مكفول لمواطنيها. ومن المهم أيضاً إبرام عقود واضحة قبل مغادرة العمال بلدانهم واعتبار الأطراف الثالثة المشاركة في انتقال العمال مساءلة عن أية انتهاكات. وأعرب في ختام كلمته عن دعم ماليزيا الكامل للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.